NPT/CONF.2020/PC.I/SR.16

Distr.: General
28 July 2017
Arabic
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

**الدورة الأولى**

٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

**محضر موجز للجلسة السادسة عشرة**

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الجمعة، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

*الرئيس:* السيد فان دير كواست . . . . . (هولندا)

المحتويات

اعتماد التقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، في دورتها الأولى.

اختتام الدورة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-09247 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٥.*

**اعتماد التقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ في دورتها الأولى** (NPT/CONF.2020/PC.I/CRP.2)

١ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى تقرير اللجنة التحضيرية عن أعمال دورتها الأولى، الذي ورد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/CRP.2، واقترح أن تعتمده اللجنة التحضيرية فقرة فقرة.

*الفقرات ١ إلى ٥*

٢ - *اعتُمدت الفقرات ١ إلى ٥.*

*الفقرة ٦*

٣ - **الرئيس:** قال إنه ينبغي تعديل الفقرة ٦ بما يفيد أن ١١٤ من الدول الأطراف قد شاركت في أعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية. وأشار إلى أنّه ينبغي إدراج كل من باراغواي وجورجيا وتونس في القائمة.

٤ - *اعتُمدت الفقرة ٦، بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٧*

٥ - **الرئيس:** قال إنه بعد اختتام الدورة، سيُعدَّل التقرير بما يعكس العدد الفعلي للجلسات التي عقدتها اللجنة والجلسات التي ستصدر لها محاضر موجزة.

٦ - *اعتُمدت الفقرة ٧.*

*الفقرات ٨ إلى ١٩*

٧ - *اعتُمدت الفقرات ٨ إلى ١٩.*

*الفقرة ٢٠*

٨ - **الرئيس:** لفت انتباه اللجنة إلى مشاريع المقررات الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/CRP.1. وقال إنّه يعتبر أن اللجنة التحضيرية تود أن تطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم لها في دورتها الثانية تقديراً لتكاليف مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، بما في ذلك لجنته التحضيرية.

٩ - *وقد تقرر ذلك.*

١٠ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أيضاً أن اللجنة ترغب في دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع أعضاء اللجنة التحضيرية، لترشيح موظف يعمل بمثابة أمين عام مؤقت للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وقال إنّ المؤتمر سيقرّ بنفسه هذا الترشيح.

١١ - *وقد تقرر ذلك.*

١٢ - **الرئيس:** قال إن الفقرة ٢٠ ستفيد بأنّ هذه القرارات قد تم اتخاذها خلال الجلسة الحالية.

١٣ - *اعتُمدت الفقرة ٢٠، بصيغتها المعدلة.*

*الفقرة ٢١*

١٤ - **الرئيس:** قال إنه سيجري تحديث قائمة الوثائق المقدمة خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية، والتي وردت في الفقرة ٢١، لتشمل جميع الوثائق المقدمة قبل اختتام الدورة الأولى. كما سيتم تصويب عنوان الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/WP.38 ليصبح ”نوع الجنس والتنمية والأسلحة النووية“.

١٥ - *اعتُمدت الفقرة ٢١.*

١٦ - *اعتُمد تقرير اللجنة التحضيرية بكامله وبصيغته المعدلة.*

**اختتام الدورة**

١٧ - **الرئيس:** أشار إلى أن مشروع موجزه الوقائعي (NPT/CONF.2020/PC.I/CRP.3) قد عُمّم كورقة غرفة اجتماعات. وسيصدر النص النهائي (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40) كورقة عمل تحت مسؤوليته الشخصية، ولا ينبغي اعتبارها موجزاً رسمياً للدورة. وقال إنه لا يعتزم إجراء أي تغييرات على محتوى مشروع النص، ولكنه يدعو الوفود إلى التعليق على الوثيقة.

١٨ - **السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن أفضل طريقة لكفالة أن تستفيد الأجيال المقبلة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو التركيز على المصالح المشتركة لجميع الدول الأطراف. فالدول الحائزة للأسلحة النووية كما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تستفيد من نظام قوي لعدم الانتشار يعمل، بالاقتران مع الرادع النووي، على الحد من الخطر وتعزيز الاستقرار والمساعدة في تهيئة الظروف المواتية لعالم خال من خطر الحرب النووية. وأعرب عن الأسف لكون البيئة الأمنية الدولية آخذة في

التدهور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، إذ تعمل بعض الدول على توسيع ترساناتها النووية وتطوير قدرات نووية جديدة. وأكبر تهديد لنظام عدم الانتشار هو برنامج كوريا الشمالية المحظور للقدرات النووية والقذائف التسيارية. ولن يؤدي السعي وراء مقترحات نزع السلاح الشاملة، التي تتجاهل استمرار الظروف الأمنية الدولية التي ما زالت تجعل من الرادع النووي أمراً ضرورياً، إلى إزالة ولو رأس حربي نووي واحد أو إلى تحسين أمن أي دولة.

١٩ - وأشار إلى أن بلده يشاطر الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وتحقيق سلام مستدام في المنطقة. وهذا يتطلب حواراً شاملاً يرمي إلى معالجة الشواغل المشروعة لجميع الدول في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء هذه المنطقة على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية. وسوف تبوء محاولات الإكراه على العمل أو تشجيع الأطراف الخارجية على التدخل أو عرقلة عملية الاستعراض بالفشل. وأعرب عن استعداد وفد بلده لدعم الحوار الإقليمي المباشر القائم على مبادئ توافق الآراء والاحترام المتبادل.

٢٠ - وأوضح أن الموجز الوقائعي للرئيس لا يحظى، وليس المطلوب منه أن يحظى، بتوافق الآراء. ففي حين أن الدول الأطراف موحدة في دعمها للمعاهدة بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، فإنها لا تتفق على كيفية تحقيق أهدافها. ومن ثم فليس من المستغرب عدم حصول توافق في الآراء على نطاق أوسع في هذه المرحلة المبكرة من دورة الاستعراض. وقد أسهمت المعاهدة في جعل العالم مكاناً أكثر أماناً بالحدّ من عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وبتوفير أساس لنزع السلاح النووي وللاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وختم بالقول إن وفد بلده ملتزم بالعمل مع جميع الدول الأطراف لإبقاء المعاهدة قوية وفعالة.

٢١ - **السيد نجفي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنّ أجزاء من الموجز الوقائعي للرئيس تتجاهل المواقف التي أعربت عنها وفود كثيرة، أو إنّها غير متوازنة أو تقوض القرارات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مختلف المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وأوضح أن النص لا يعكس حقيقة أن العديد من الدول الأطراف، لا سيما الدول المنتمية إلى حركة بلدان عدم الانحياز، قد استنكرت رفض إسرائيل المشاركة في المؤتمر الذي تقرر عقده في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى (مؤتمر هلسنكي)، وأعربت عن بالغ قلقها إزاء القدرة النووية المشتبه فيها لإسرائيل، وأدانت مواصلة إسرائيل تطوير وتخزين ترسانات الأسلحة النووية، ودعت إلى فرض حظر تام على نقل أي معدات نووية إلى إسرائيل، أو أي معلومات أو مواد أو تجهيزات أو موارد أو أجهزة ذات الصلة بالمجال النووي. وبالمثل، لم يرد ذكر للنداءات الصادرة عن المؤتمرين الاستعراضين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ الموجهة إلى إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن الوثيقة لا تعكس مدى الدعم المعرب عنه للمفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية، يؤدي إلى إزالتها تماماً، ولعدد من المسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح التي تحظى بأولوية عالية بالنسبة لكثير من الدول الأطراف. وقال إن وفد بلده لديه تحفظات أيضاً بشأن الصيغة المستخدمة في الإشارة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

٢٢ - **السيد ألفيانتو روديارد** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يرحب بالإشارة الواردة في الموجز الوقائعي للرئيس إلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من نزع السلاح. وبالنظر إلى أن أعمال مؤتمر نزع السلاح قد وصلت إلى طريق مسدود منذ أكثر من ٢٠ عاماً، فإن وفد بلده يؤيد المفاوضات المتعلقة بوضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، يؤدي إلى إزالتها تماماً. وينبغي لجميع الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك دون تأخير. وقال إن وفد بلده لا يؤيد أية مفاهيم أو قواعد تتعلق بحظر التجارب النووية غير تلك الواردة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢٣ - وأوضح أن هناك حاجة إلى تقديم الدعم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق أهداف المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولذلك فمن الضروري إجراء مشاورات بين الدول الأطراف في المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) والدول الحائزة للأسلحة النووية، بغية انضمامها في وقت مبكر إلى بروتوكول عام ١٩٩٥ الملحق بالمعاهدة. وأضاف أن وفد بلده يكرر الدعوة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي نهجاً إيجابياً إزاء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

٢٤ - واسترسل قائلاً إن البيان الوارد في الموجز الوقائعي للرئيس الذي مفاده أن استخدام الطاقة النووية يجب أن يكون مصحوباً بمستويات مناسبة وفعالة من الأمن النووي لا يتسق مع حق الدول الأطراف غير القابل للتصرّف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب ألا تعوق تدابير تعزيز الأمن النووي التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية أو أن تقوض الأولويات المقررة لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن وفد بلده لا يوافق على القول بأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل في ظل قيود مالية. بل على النقيض من ذلك، يشكّل عدم التوازن في الميزانية، الذي يخدم صالح الضمانات على حساب تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مصدر قلق. ورغم أنّ دعم الآليات الخارجة عن الميزانية مثل مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية يُسهم بقدر هام في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإن الإفراط في الاعتماد على الأموال الخارجة عن الميزانية يمكن أن يكون له أثر سلبي على فعالية الوكالة واستقلاليتها واستدامتها على المدى الطويل.

٢٥ - وأعرب عن تشجيع وفد بلده للرئيس على مواصلة تعزيز تعاونه واتصالاته مع رؤساء الدورات المقبلة ومع رئيس المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ من أجل كفالة الكفاءة والفعالية والتنسيق والاستمرارية طوال دورة الاستعراض. وختم بالقول إنّ وفد بلده لا يزال ملتزماً بالسعي إلى تنفيذ معاهدة عدم الانتشار بصورة متوازنة وغير تمييزية.

٢٦ - **السيد لونوار** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الآراء المتبادلة أثناء الدورة والأفكار التي جاء بها الرئيس استعداداً للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ (NPT/CONF.2020/PC.I/14) قد ساعدت على إرساء أساس جيد للدورة المقبلة للجنة التحضيرية.

٢٧ - **السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى الفقرة ١٠٣ من الموجز الوقائعي للرئيس فقال إن تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بلده قد أضيف إلى جدول أعمال مجلس إدارة الوكالة في أعقاب الهجوم الشنيع الذي شنته إسرائيل على منشأة عسكرية سورية في دير الزور. وقد ذكر المدير العام للوكالة أن الهجوم أعاق بشكل خطير قدرة الوكالة على الوفاء بمسؤولياتها عملاً بمعاهدة عدم الانتشار وباتفاق الضمانات المبرم مع الجمهورية العربية السورية نتيجة للاستخدام المنفرد للقوة. ومن المؤسف أن يتجاهل الموجز الوقائعي للرئيس انتهاكات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي ترتكبها إسرائيل، لأنّ هذا البلد يحظى بدعم وحماية من بعض الدول، وأن يوجه بدلاً من ذلك الاتهامات الموجهة ضد بلده، وهو الضحية. وعلى الرغم من أنّ الجمهورية العربية السورية سعت جاهدة لمواصلة التعاون مع الوكالة، فإنّ الاستمرار في مناقشة المسألة قد أصبح أمرا غير مجد لأنّ إسرائيل لا تزال ترفض التعاون وتتجاهل مطالب تقديم عينات من القنابل المستخدمة في الهجوم على منشأة دير الزور من أجل تحديد ما إذا كانت تلك الأسلحة هي مصدر التلوث باليورانيوم في المنطقة. ومع ذلك، فإن بلده يواصل التعاون بشكل بناء مع الوكالة. وقد تُوِّج هذا التعاون بعقد اجتماع بين الوكالة والجمهورية العربية السورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تم الاتفاق فيه على خطة عمل لتسوية جميع المسائل المعلقة والتوقيع عليها. وهذه الحقائق تتناقض بشدة مع ادعاءات بعض الدول بأن الجمهورية العربية السورية لا تتعاون بشكل كبير مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه الدول تعرف جيداً البلد الذي يعيق تنفيذ خطة العمل. وقال إن الجمهورية العربية السورية تمتثل امتثالاً تاماً لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة في عام ١٩٩٢، وهي قد بذلت كل جهد ممكن لتمكين مفتشي الوكالة من الاضطلاع بعملهم.

٢٨ - وفيما يتعلق بالفقرات ٩٦ إلى ١٠١، أوضح المتكلّم أن عدداً من الدول قد أعرب عن القلق من أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ لم ينفذ لأن إسرائيل لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار. وقال إنّ هذه الدول نفسها قد أعربت أيضا عن القلق إزاء القدرات النووية المتزايدة لإسرائيل ورفضها وضع تلك القدرات تحت ضمانات الوكالة، وكذلك إزاء كونها تمتلك ترسانة نووية، وكلها أمور تقوض الأمن والاستقرار في المنطقة.

٢٩ - **السيد أغبوغبا** (نيجيريا): قال إن الموجز الوقائعي للرئيس كان ينبغي ألا يشير إلى جنوب السودان في نفس الفقرة مثل الدول الثلاث الأخرى التي ليست أطرافاً في المعاهدة، لأن ظروف ذلك البلد مختلفة جداً. وقال إن حكومات بلده ودول أخرى في المنطقة تعتزم بدء مناقشات مع جنوب السودان بهدف الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) في أقرب وقت ممكن. ودعا جميع الدول التي لها نفوذ إلى القيام بعمليات مماثلة فيما يتعلق بالدول الأخرى التي ليست أطرافاً في المعاهدة.

٣٠ - وأوضح أن الفقرة ٤٩ من الموجز الوقائعي للرئيس كان ينبغي أن تعكس النداءات التي وجهتها العديد من الدول الأطراف إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها للمشاركة في المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، بما يفضي إلى إزالتها، خاصة وأن هذه العملية تجري وفقاً لقرار صادر عن الجمعية العامة، وتهدف إلى النهوض بأهداف معاهدة عدم الانتشار. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالإشارة الواردة في الفقرة ١٤ إلى العواقب الإنسانية الكارثية لتفجيرات الأسلحة النووية وما يرتبط بذلك من مخاطر تشكلها الأسلحة النووية.

٣١ - **السيد بياتو** (البرازيل): قال إنه ينبغي إدخال عدد من التغييرات على مشروع الموجز الوقائعي للرئيس لكي يسهم بشكل أفضل في الأعمال المقبلة للجنة التحضيرية. وينبغي توضيح عدد الوفود التي أيدت مختلف الآراء الواردة في النص. كذلك، ينبغي ألا تحيد صياغة التقرير عن المصطلحات والتعابير والمبادئ المتصلة بالتوافق في الآراء. وعلى وجه التحديد، ينبغي الاستعاضة عن عبارة ''مبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص للجميع على نحو متكافئ'' الواردة في الفقرة ١٣ بعبارة ''مبدأ توفير الأمن المتزايد وغير المنقوص للجميع''، وهو مبدأ تم وضعه في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وأوضح أن الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٧ بأن جميع الدول الأطراف ترحب بزيادة الشفافية التي أبدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية يتناقض مع الفقرتين ٢٨ و ٢٩، اللتين تذكران بشكل صحيح أن وفوداً قد أبرزت أوجه القصور العديدة التي ما زالت قائمة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالإبلاغ. وينبغي عند مناقشة معاهدة مقبلة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى الإشارة إلى مسألة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية، التي رأت وفود كثيرة أنها جانب أساسي من جوانب أي معاهدة من هذا القبيل. وينبغي أن تتضمن الفقرة ٥٣ إشارة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي الذي سيعقد في موعد أقصاه عام ٢٠١٨. وكان ينبغي أن لا تتضمن الفقرتان ٥٨ و ٥٩ شروطاً على حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. وبالمثل، تشير الفقرتان ٧٧ و ١١٢ إلى وجود علاقة مشروطة بين الأمن النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على النقيض من توافق الآراء على الصياغة الواردة في قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وفي الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام ٢٠١٦: الالتزامات والإجراءات. وواصل موضحاً إنه من غير الدقيق الإشارة في الفقرة ٦٧ إلى أنّ جميع الدول الأطراف قد اتفقت على أنّ اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكولاً إضافياً يمثلان معيار التحقق الحالي بموجب المعاهدة. والواقع أن صيغة توافق الآراء الواردة في قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات تفيد بأنّه عندما يكون لدولة طرف اتفاق ضمانات شاملة مُكمَّل ببروتوكول إضافي ساري المفعول، فإن تلك التدابير تمثل معيار التحقق المعزز لتلك الدولة. كما ينبغي أن تعكس اللغة المستخدمة في مناقشة مفهوم مستوى الدولة في الفقرة ٧٣ قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وختم بالقول إنه ينبغي أن تشير الفقرة ١١٧ باستفاضة أكبر إلى المادتين الثانية والثالثة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تشدد بقدر أكبر على دور الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

٣٢ - **السيدة بولانيوس بيريز** (غواتيمالا): قالت إن الدورة قد أكدت من جديد التزام جميع الدول الأطراف بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ولئن كان الموجز الوقائعي للرئيس دقيقاً إلى حد كبير، فإن بعض الأجزاء عرضت بصورة غير صحيحة آراء معينة على أنها تحظى بتأييد عالمي. فالفقرة ١٣ تشير فيما يبدو إلى أن جميع الوفود تعتقد أن المادة السادسة من المعاهدة لا تربط الالتزام بمواصلة مفاوضات نزع السلاح النووي بحسن نية بأية شروط على الإطلاق؛ بيد أن وفد بلدها لا يأخذ بهذا الرأي. وبالمثل، لم ترحب الدول الأطراف جميعها بزيادة شفافية الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولم تعكس الفقرتان ٤٩ و ٥٠ تأييد أغلبية الدول الأطراف لوضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، بل أتاحتا حيزاً غير متناسب للرأي المعارض الذي تبديه أقلية من الدول الأطراف. وأفادت بأن الإشارة إلى العواقب الإنسانية المترتبة على أي استخدام للأسلحة النووية هي أمر يلقى الترحيب، ولكن استخدام لغة أقوى كان سيكون محل تقدير.

٣٣ - **السيد فوكونغ** (الصين): قال إنّ الموجز الوقائعي للرئيس موضوعي عموما ولكنّه لا يعكس وجهة نظر العديد من الوفود بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب الوحيد للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأضاف أن الاستخدام المتكرر لعبارة ''الدول الأطراف''، بوصفها الفاعل من الجانب النحوي، يعطي انطباعاً خاطئاً بأن الأفكار المعروضة هي نقاط تحظى بتوافق الآراء.

٣٤ - **السيدة ماك كارني** (كندا): قالت إن الموجز الوقائعي للرئيس متوازن ويوضح أن الوفود لا توافق على وتيرة تنفيذ المعاهدة، وهي مع ذلك تؤكد جميعها من جديد أهمية ركائز المعاهدة الثلاث. وأوضحت أن وفد بلدها يرحب بالنص من حيث تناوله للمناقشات المتعلقة بأهمية كفالة الكفاءة والفعالية والتنسيق والاستمرارية طوال دورة الاستعراض، بما في ذلك التعجيل بتعيين رؤساء دورات اللجنة التحضيرية وأيضاً تعيين رئيس المؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ نفسه. ويرحب وفد بلدها أيضاً بالتعاون بين بالرئيس الحالي والرؤساء القادمين، ويعرب عن أمله في بذل مزيد من الجهود لتحسين الانتقال المنتظم للخبرات والنتائج بين الرؤساء المتعاقبين.

٣٥ - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يشعر بالتفاؤل لأن موجز الرئيس يعكس الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة المتساوية والكاملة والفعالة في دورة الاستعراض. ففي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، لم تكن المرأة تمثّل سوى ٢٦ في المائة من الممثلين المسجلين و ٢٠ في المائة من رؤساء الوفود. ويبدو من غير المرجح أن تكون الأرقام المتعلقة بالدورة الحالية أعلى بكثير. وقالت إن لهجة المناقشات كانت مشجعة بوجه عام كذلك، ولكن من المهم التركيز على إحراز التقدم، وليس فقط على عدم التفريط في المكتسبات.

٣٦ - **السيد باستور موريس** (إكوادور): قال إن الموجز الوقائعي للرئيس وافٍ، ولكنه لا يعكس التوازن الفعلي للآراء بسبب الاستخدام المكثف لصيغة المبني للمجهول. فليس واضحاً من صيغة الفقرة ١٥ أن عدداً كبيراً من الدول والمجموعات الإقليمية قد أعرب عن تأييده القوي لاقتراح مناقشة الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية في سياق المعاهدة. والفقرة ٢٧ تعطي انطباعاً بأن زيادة الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية قد لاقت الترحيب على نطاق واسع، ولكنها لا تذكر أن معظم الوفود قد أعربت عن قلقها البالغ إزاء انعدام الشفافية الذي أبدته تلك الدول. وإضافة إلى ذلك، وفي حين أن أكثر من ثلثي الدول الأطراف قد أيد بقوة عقد مفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، وأن العديد من تلك الدول قد أفادوا بأن النهج التدريجي لنزع السلاح قد مُني بالفشل، فإن الصياغة الواردة في الفقرتين ٤٩ و ٥٠ تعطي الانطباع بأن النهجين يتمتعان بتأييد متساوٍ.

٣٧ - **السيدة غيتون** (فرنسا): قالت إن وفد بلدها لا يؤيد فكرة وضع معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية، وإنّه لا يشارك في المفاوضات، إذ لا يمكن إحراز تقدم صوب نزع السلاح إلا من خلال نهج تدريجي وواقعي. وقالت إن حكومة بلدها تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة منها، وهي تظل ملتزمة بالمسؤولية الجماعية لجميع الدول الأطراف في دعم وتعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة.

٣٨ - **القس المونسنيور أوربانتشيك** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفده يرحب بما جاء في الموجز الوقائعي للرئيس من تأكيد لأهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة بوصفها مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأطراف وتأكيد للآثار الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية. ونبه إلى أن الحالة الحساسة في شبه الجزيرة الكورية تثير قلقاً كبيراً بالنظر إلى الأثر المدمر الذي يخلفه تفجير سلاح نووي على الحالة الإنسانية والأمنية وعلى استقرار المجتمع الدولي. وقال إن وفده، الذي يؤيد الجهود الجارية لإحياء المفاوضات من أجل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية واستئناف أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على ثقة من أن المجتمع الدولي، لا سيما الدول الإقليمية، سيبذل قصارى جهده لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام. ومن الضروري التوصل إلى حل من خلال الوسائل الدبلوماسية المتفاوض عليها لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين وكفالة سلامة نظام عدم الانتشار.

٣٩ - وأضاف أن الموجز الوقائعي الذي أعده الرئيس يعكس ما وقع من مناقشات وسعي إلى إيجاد توافق خلال الدورة، وهو سيوفر أساساً متيناً لأعمال اللجنة التحضيرية في المستقبل.

٤٠ - **السيد بيونتينو** (ألمانيا): قال إن الموجز الوقائعي الذي قدمه الرئيس يوفر نظرة شاملة ومتوازنة للمناقشات التي جرت ويمكن أن تكون بمثابة وثيقة مرجعية للمناقشات المقبلة خلال دورة الاستعراض. فهو يصف بدقة النهج البناء الذي سيلزم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤١ - **السيد معرفي** (الكويت): تحدث باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقال إنّ مجلس التعاون الخليجي يرحب بالموجز الوقائعي للرئيس ويأمل أن يكون بمثابة خارطة طريق للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وأشار إلى أنه من الواضح أنّ الرئيس قد بذل جهداً لتوفير تغطية متوازنة للمناقشات. وأكد أن المجلس لا يزال ملتزماً بالتعاون مع جميع الدول الأطراف لتنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة.

٤٢ - **السيد أنديريا** (شيلي): قال إنه يود أن يوضح موقف وفد بلده فيما يتعلق بعدد من المسائل التي تناولها الموجز الوقائعي للرئيس. فأولاً، ينبغي إزالة عبارة ''أشير إلى أهمية وجود ضمانات قوية بعدم الانتشار باعتبارها أساسية لتهيئة الظروف اللازمة المفضية إلى مواصلة نزع السلاح النووي'' من الفقرة ١٣ لأنّ هذا الشرط لم يرد في المعاهدة. وإذا ما تم الاحتفاظ بهذه العبارة، لا بد أيضا للموجز من أن يذكر الوفود التي تحاول وضع شرط لنزع السلاح النووي خارج الإطار القانوني الذي أنشأته المعاهدة. وقال إن وفد بلده يرفض جميع المحاولات التي تقوم بها بعض الدول لتبرير التأخير في الامتثال لالتزاماتها بنزع السلاح بموجب المعاهدة من خلال استحداث شروط إضافية.

٤٣ - وقال إنّه من المؤسف أيضا أن يذكر الموجز الوقائعي للرئيس دعوات إلى إحالة عدد من المسائل الهامة إلى مؤتمر نزع السلاح، في حين أنّ أعمال المؤتمر معطلة منذ ٢٠ عاماً. وبالإضافة إلى ذلك، تعطي الفقرة ٣٦ انطباعاً بأن جميع الدول الأطراف قد رحبت بالوقف الاختياري القائم بحكم الواقع للتفجيرات النووية التجريبية. غير أن بلده، بوصفه من الموقّعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يحبذ فرض حظر ملزم قانوناً على جميع التجارب النووية، ولذلك فهو لا يرحب بالوقف الاختياري القائم بحكم الواقع. ويبدو أن الفقرتين ٤٩ و ٥٠ قد صيغتا بهدف التقليل إلى أدنى حد من الأهمية الهائلة للمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة تحظر الأسلحة النووية، حيث أنهما لم تذكرا أن العملية تؤيدها الغالبية العظمى من الدول الأطراف.

٤٤ - **السيدة هيغي** (نيوزيلندا): قالت إن الموجز الوقائعي الذي قدمه الرئيس كان من شأنه أن يمثل على نحو أدق الحالة الراهنة والمناقشات التي جرت لو أنه تضمن أفكاراً أكثر إيجابية بشأن التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرة الإنسانية والمفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية.

٤٥ - **السيد أوليانوف** (الاتحاد الروسي): قال إنّ الموجز الوقائعي الذي قدمه الرئيس يعطي وصفاً شاملاً للمناقشات التي جرت خلال الدورة. بيد أنه من المستحيل على أي رئيس أن يقدم موجزاً يمكن أن يرضي الجميع في هذه الفترة القصيرة من الزمن.

٤٦ - وقال أنه يتفهم دوافع الوفود المشاركة في المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، إلا أنه نبه إلى أنها قد سلكت مساراً يمكن أن تترتب عليه عواقب كثيرة غير متوقعة، بما في ذلك على نظام المعاهدة. ولذلك فإنه يحث الوفود المشاركة في الجولة الثانية من المفاوضات على أن تضع في اعتبارها الأهمية الحيوية لعدم المساس بسلامة المعاهدة وقابليتها للاستمرار.

٤٧ - وأوضح أنه يشاطر تماماً شواغل الوفود التي أشارت إلى عدم إحراز تقدم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأوضح أن الاتحاد الروسي يقر بمسؤوليته المشتركة مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهما الجهتان الأخريان المشاركتان في تقديم مشروع قرار عام ١٩٩٥، في عدم تحقيق النجاح حتى الآن. بيد أن الاتحاد الروسي، من جانبه، قد عمل وسيعمل دائماً على نحو استباقي وبحسن طوية.

٤٨ - وتجدر الإشارة إلى أنّ قرار عدم عقد مؤتمر هلسنكي في عام ٢٠١٢ قد اتخذ دون موافقة الاتحاد الروسي. وعلى إثر ذلك، شرع وفد بلده في إجراء مشاورات غير رسمية في جنيف بشأن الترتيبات العملية لعقد هذا المؤتمر بمشاركة أغلبية بلدان المنطقة؛ وقدم في اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٢ مقترحات بشأن هذه المسألة، أُدرج معظمها في الوثيقة الختامية وحظيت بتأييد جميع الدول الأطراف باستثناء ثلاث دول؛ كما قدم ورقة عمل إلى الدورة الحالية عنوانها ''المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط''(NPT/CONF.2020/PC.I/WP.31)، من أجل حفز استئناف العمل الفعلي. وختم بالقول إن وفد بلده سيواصل جهوده لعقد المؤتمر، بالتنسيق الوثيق مع كل من الأمين العام ومقدمي مشروع قرار عام ١٩٩٥ ودول منطقة الشرق الأوسط.

٤٩ - **السيد سيوكولو** (جنوب أفريقيا): قال إنّ الموجز الوقائعي للرئيس يعكس إلى حد كبير صورة متوازنة للمناقشات التي جرت أثناء الدورة، إلا أنّه من المؤسف أن المفاوضات بشأن وضع صك لحظر الأسلحة النووية لم يرد ذكرها مبكّرا في النص وذلك من حيث أنّ الشروع في تلك العملية وهو أحد أهم التطورات التي حدثت منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، فإن مشروع الموجز الوقائعي لم يذكر جميع الفرص والفوائد التي سيُتيحها اعتماد مثل هذا الصك، ولا الدعوة الموجهة من عدد من الوفود إلى جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، للمشاركة في المفاوضات. وأوضح أن النص لم يتطرّق بشكل مستفيض إلى مسألة الآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، وذلك على الرغم من التشديد الذي أبدته العديد من الدول الأطراف على هذه

المسألة. كما كان ينبغي أيضا أن يكون أكثر توازناً في مناقشته للأمن النووي. ويجب ألا تعوق الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية. وفي ختام كلمته، قال إنّ جنوب السودان لا ينبغي أن يُصنّف في نفس فئة الدول الأخرى التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار. وأكد أن وفد بلده لا يزال ملتزماً بالمعاهدة بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

٥٠ - **السيد ماتي** (إيطاليا): قال إن دورة الاستعراض قد استُهلت على نحو إيجابي للغاية. فالموجز الوقائعي للرئيس يقدّم نظرة عامة دقيقة ومتوازنة وشاملة للمناقشات وسيكون بمثابة أساس جيد للدورة المقبلة للجنة التحضيرية.

٥١ - **السيد رولاند** (المملكة المتحدة): جدد تأكيد التزام وفد بلده بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وقال إن فرض حظر دولي على الأسلحة النووية لن يحقق شيئاً في بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أو تحسين البيئة الأمنية الدولية أو زيادة الثقة والشفافية فيما بين الدول.

٥٢ - **السيد هاني** (أيرلندا): قال إن الدورة قد أظهرت مستوى الدعم المقدم لسيادة القانون وتعددية الأطراف في المجتمع الدولي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالدعم القوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولخطة العمل الشاملة المشتركة.

٥٣ - وتحدّث بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، فقال إنّ الإشارة المقتضبة جداً في الموجز الوقائعي للرئيس إلى المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة النووية لم تنقل بدقة الاهتمام الذي حظيت به المسألة خلال المناقشات. لذلك، يمكن تحسين الفقرة ١٥ بإدراج أسماء المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وإدراج إشارة إلى المعاهدة المقترحة بشأن حظر الأسلحة النووية، وإشارة إلى الاقتراح الداعي إلى إمكانية مناقشة المخاطر الناجمة عن تفجير سلاح نووي في سياق معاهدة عدم الانتشار. ونبّه إلى أن الفقرة ٤٩ لا تقدم نظرة متوازنة للمناقشات. وأضاف أن الإشارة إلى النهج التدريجي لنزع السلاح في الفقرة ٥٠ ينبغي أن تتبعها إشارة إلى وجود دول أطراف أخرى عارضت فكرة اتباع نهج متسلسل ولاحظت عدم وجود سبب يمنع السير في هذا النهج بالموازاة مع التفاوض على وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية.

٥٤ - **السيد لانغلاند** (النرويج): قال إن الموجز الوقائعي للرئيس يعكس صورة متوازنة للدورة. فمعاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لذلك ينبغي أن ينصب تركيز دورة الاستعراض الحالية على إيجاد أرضية مشتركة ونقاط تقارب من أجل تعزيز التقدم المحرز في الركائز الثلاث للمعاهدة.

٥٥ - **السيد غيرشنر** (النمسا): قال إنّ الأسلحة النووية لا تسهم في الاستقرار الدولي، والحجج التي تذكر الفوائد الأمنية المزعومة للأسلحة النووية هي مجرد تحفيز للانتشار. وأكد أن السعي إلى وضع صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية، ويقود إلى إزالتها بالكامل، هو أمر يتفق تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن شأنه أن يعزّز الأمن للجميع. لذلك، كان ينبغي ذكر مزاياه الأمنية في الموجز الوقائعي الذي أعده الرئيس. بيد أن وضع مثل هذه المعاهدة ليس غاية في حد ذاته، ولكنّه سيكون بمثابة حافز لاتخاذ تدابير إضافية في مجال التحقق من نزع السلاح النووي ولوضع معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥٦ - **السيد بروكوبتشوك** (أوكرانيا): قال إن الموجز الوقائعي للرئيس شامل ودقيق عموماً. وفيما يتعلق بالإشارة إلى أهمية الضمانات الأمنية القائمة التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية والمذكورة في الفقرة ٤٤، أكد من جديد أن انتهاك الاتحاد الروسي لمذكرة الضمانات الأمنية لعام ١٩٩٤ المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست) يقوض مصداقية تلك الضمانات الأمنية وبالتالي استدامة النظام العالمي لعدم الانتشار. لذلك، من الضروري تجديد الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية وحرمة الحدود من أجل تعزيز الثقة في الضمانات الأمنية.

٥٧ - **السيد إريكسون** (السويد): قال إن الموجز الوقائعي للرئيس متوازن وشامل. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة. وبالنظر إلى المناخ الأمني السائد، تكتسي الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح، بما في ذلك تنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وغيرها من الالتزامات المعلقة من دورات الاستعراض السابقة، أهمية خاصة.

٥٨ - **السيد غروسي** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده قد رحب بمبادرة الرئيس بعقد مشاورات على المستوى الإقليمي قبل انعقاد الدورة. وفيما يتعلق بطبيعة المناقشة، أفاد بأنه من المشجع ملاحظة

أنه على الرغم من الاختلافات في الرأي بشأن الجوانب المحورية لنظام عدم الانتشار، فإن أي وفد لم يشكك في صحة المعاهدة أو قابليتها للتنفيذ. واستطرد موضحاً أن المهمة المطروحة تتمثل في البدء في الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر استعراضي ناجح لعام ٢٠٢٠، على أساس العديد من نقاط الاتفاق الهامة. وهذا ما سيتطلب العمل بطريقة منسقة ومنهجية، كما يتضح من التنسيق بين الرئيس المنتهية ولايته والرئيس المقبل للجنة التحضيرية. ومن شأن الأعمال التحضيرية الشاملة التي ستسبق المؤتمر الاستعراضي أن تساعد على إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لنجاحه. وقال إن وفد بلده سيعمل على تحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها، وسيتعاون من أجل المضي قدماً والبحث عن حلول توفيقية.

٥٩ - **السيد يوسف** (مصر): قال إن الموجز الوقائعي للرئيس لا يعكس مدى الأسف الذي أعربت عنه الدول الأطراف فيما يتعلق بعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، ولا يبدي أي تعليقات على أسباب ذلك الفشل. والحقيقة هي أن بعض الدول لم تكن لديها الإرادة السياسية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥. ومع ذلك، فإن وفد بلده يرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الروسي لتنفيذ ذلك القرار. وأوضح السيد يوسف أنّ نص الموجز الوقائعي قد تجاهل أيضاً النداءات التي وجهتها وفود كثيرة بشأن وضع جميع المرافق النووية، بما فيها تلك التي تمتلكها إسرائيل، تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أنه ينبغي أيضاً أن تشير أي مناقشة بشأن معاهدةٍ مقبلة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إلى مسألة المخزونات، لأن وجودها يمكن أن يقلل من تأثير المعاهدة ويعيق تحقيق الأهداف في مجال نزع السلاح.

٦٠ - **السيد الخير الله** (العراق): قال إن الدول الأطراف متّفقة بشكل واضح في القول بأن المعاهدة تكتسي أهمية محورية في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، وينبغي بالتالي الحفاظ عليها وتعزيزها وتقويتها. فهي إحدى الأدوات الأساسية لإرساء الثقة بالنظام الأمني المعاصر، في مواجهة التحديات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي. وأشار إلى أن المناقشات التي دارت خلال الدورة أظهرت اهتمام الوفود بمسائل من قبيل الآثار الإنسانية لوجود الأسلحة النووية، والتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الشرق. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، لم يُبذل سوى القليل لعقد مؤتمر لإنشاء هذه المنطقة. لذلك، ينبغي إحراز تقدم ملموس في المستقبل القريب من أجل تحقيق هذه الغاية.

٦١ - **السيد كونفيادو** (الفلبين): قال إنه يلزم بذل قدر كبير من العمل لمعالجة تباين الآراء بشأن عدد من المسائل الهامة. بيد أنّ ذلك لن يكون قابلاً للتحقيق إلا إذا استمر الانفتاح والتفاهم اللذين اتسمت بهما المناقشات أثناء الدورة.

٦٢ - **السيد كوين** (أستراليا): قال إنّ وفد بلده يرحب بالمشاورات، لا سيما الحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمها الرئيس قبل انعقاد الدورة، بالإضافة إلى التحرك نحو تعيين رؤساء اللجنة التحضيرية في وقت مبكر. ولئن كان بالإمكان تحسين جوانب معينة من موجز الرئيس، فإن وفد بلده يرحب باللغة الواضحة جداً فيما يتعلق بالمشكلة الخطيرة والملحة المتمثلة في التحدي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نظام المعاهدة، كما يؤيد بقوة أفكار الرئيس التي وصف من خلالها بدقة الأرضية المشتركة التي تتقاسمها جميع الدول الأطراف. وأشار إلى أنه من المشجع رؤية أن العمل يتقدم في اتجاه إيجابي، على الرغم من التحديات المقبلة.

٦٣ - **السيد شين دونغ - إيك** (جمهورية كوريا): قال إن بداية دورة الاستعراض قد كانت إيجابية. وسيتعين على الوفود أن تعمل معاً من أجل شق الطريق للمضي قدماً. وأشار إلى أن الموجز الوقائعي للرئيس متوازن وينبغي أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية للمناقشات المقبلة. وأعرب عن امتنانه للوفود التي أيدت البيان المتعلق بالتحدي النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المعاهدة (NPT/CONF.2020/PC.I/13).

٦٤ - **السيدة تشوتيكاجان تانغ** (تايلاند): قالت إن وفد بلدها يرحب بالمشاورات التي يجريها الرئيس وبالإسهامات الإيجابية التي يقدمها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدوائر الصناعية في عملية الاستعراض. وأشارت إلى أن الموجز الوقائعي الذي أعده الرئيس يعتبر وثيقة شاملة تعكس الآراء المتنوعة المعرب عنها أثناء الدورة.

٦٥ - واستطردت بالقول إن من شأن وضع صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية أن يكمل ويعزز معاهدة عدم الانتشار. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إحراز تقدم صوب تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، بما في ذلك عن طريق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن

الكيفية التي يمكن بها اتخاذ الخطوات الرامية إلى نزع السلاح المذكورة في الفقرة ٥٠ من الموجز الوقائعي للرئيس.

٦٦ - وأعربت عن تأييد وفد بلدها للاقتراح الداعي إلى أن تستند اللجنة التحضيرية في أعمالها إلى نص متداول حتى يتسنى إحراز التقدم من دورة إلى أخرى. كما يؤيد وفد بلدها المقترح الداعي إلى زيادة مشاركة المرأة في أعمال اللجنة، ويؤيد في هذا الصدد ورقة العمل المقدمة من آيرلندا بشأن الاعتبارات الجنسانية والتنمية والأسلحة النووية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.38). وأضافت أن وفد بلدها يظل ملتزماً بالعمل مع جميع الدول الأطراف ضمن سياق اللجنة التحضيرية لضمان أن يخلص مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ إلى نتيجة مستدامة وهادفة وشاملة وقابلة للتنفيذ.

٦٧ - **السيدة كابانياس فيرا** (كوبا): قالت إن الموجز الوقائعي للرئيس كان في بعض الأحيان غير متوازن. فهو لم يعكس بدقة مستوى الدعم الرفيع لمسائل من قبيل المفاوضات بشأن وضع صك ملزم لحظر الأسلحة النووية، ولكنّه أظهر الآراء الأخرى التي أعرب عنها عدد قليل فقط من الوفود على أنّها حظيت بتأييد واسع النطاق.

٦٨ - **السيد بوغايسكي** (بولندا): قال إنه، بصفته رئيساً للدورة الثانية للجنة التحضيرية، سيسعى جاهداً إلى الحفاظ على الشمولية والشفافية اللتين اتسمت بهما الأعمال التحضيرية للدورة الأولى، واللتين أوجدتا الظروف التي أتاحت إجراء مناقشة مثمرة. وأشار إلى أنه من الواضح أن جميع الدول الأطراف تتفق على أهمية وسلامة معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وقد كان من المفيد التركيز على المبادئ الأساسية للمعاهدة في تلك المرحلة المبكرة من دورة الاستعراض. وأضاف أن الموجز الوقائعي للرئيس، الذي يتسم بالتوازن الدقة، سيكون بمثابة مرجع مفيد للمداولات المقبلة.

٦٩ - **السيدة بينيا أراكي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلمت باسم مجموعة الدول الأطراف المنتمية إلى حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن المجموعة ترحب بالمشاورات الإقليمية التي جرت قبل انعقاد الدورة. وشددت على ضرورة أن يحقق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ نتائج ناجحة من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة وغير تمييزية، وإلى إحراز المزيد من التقدم صوب إزالة الأسلحة النووية. وأشارت إلى أن رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز قد أعربوا في مؤتمر القمة السابع عشر الذي عقدوه في جمهورية فنزويلا البوليفارية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عن عزمهم تكثيف جهودهم من أجل القضاء على التهديد الذي تواجهه البشرية بسبب وجود أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. ولذلك، ستشارك هذه البلدان مشاركة بناءة في الدورات المقبلة للجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٧٠ - **السيد بوشعرة** (المغرب): قال إن بلده ملتزم بالعمل على إعطاء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ كل فرصة للنجاح.

٧١ - **السيد عجابي** (الجزائر): قال إن الموجز الوقائعي الذي أعده الرئيس كان متوازناً عموماً، ولكنه كان ينبغي أن يعكس على نحو أفضل الآراء التي أعرب عنها وفد بلده وأعضاء آخرون في حركة بلدان عدم الانحياز. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن وفد بلده يؤيد التعليقات التي أبداها ممثل البرازيل على النص. وقد كان ينبغي أيضاً لهذا النص أن يصور بدقة أكبر المناقشات التي دارت بشأن قرار عام ١٩٩٥، والصك الملزم قانوناً بحظر الأسلحة النووية، والآثار الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية.

٧٢ - **السيد كيشيدا** (اليابان): قال إن وفد بلده يود أن يؤكد على أهمية الأفكار التي أبداها الرئيس. وهو ملتزم بالإسهام في عملية الاستعراض ويأمل في أن تتعاون جميع الدول الأطراف معاً، قبل الدورة الثانية للجنة، من أجل الاستفادة من إنجازاتها المشتركة، مع مراعاة اختلافاتها في الرأي، وذلك بغية الحفاظ على الزخم الذي حققته خلال الدورة الحالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنه يشجع الدول الأطراف على أن تركّز قدر الإمكان على إيجاد أرضية مشتركة والعمل معاً من أجل دعم وتعزيز نظام عدم الانتشار.

٧٣ - **السيد دي سالزار سيرانتس** (إسبانيا): قال إن وفد بلده يلاحظ أن العديد من المسائل المعقدة ما زالت دون حل، ولكنه يرحب بالأجواء البناءة والودية التي سادت الدورة. وأشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار تتعلق في المقام الأول بتعزيز الأمن والاستقرار، وهي ليست لعبة صفرية المجموع، ولكنها ستعود بالفائدة على جميع البلدان. ولذلك ينبغي للدول الأطراف أن تدخل في عملية الاستعراض على أساس أنّها أعضاء في مجتمع له مصالح أمنية مشتركة.

٧٤ - **الرئيس**: قال إنه خلال المشاورات الإقليمية التي جرت قبل الدورة الأولى، أعربت الدول الأطراف عن إحباطها وشكوكها بشأن

مستقبل معاهدة عدم الانتشار، مع التسليم أيضاً بأن المعاهدة قد حققت غرضاً مفيداً حتى الآن. وأضاف أن عدم اعتماد وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ والأهمية الرمزية لعام ٢٠٢٠، الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، قد جعلا من الأهمية بمكان تحقيق بداية متينة لدورة الاستعراض، وأوضح أنّ هذا هو السبب الذي جعله ينظّم هذه المشاورات ويؤُلي مثل هذا التركيز على الشمولية والشفافية.

٧٥ - واستطرد قائلاً إن المناقشات التي جرت خلال الدورة الأولى كانت بناءة جداً، لا سيما بالنظر إلى تعقد المناخ العالمي السائد حاليا. وأوضح أنّه قد سعى في مشروع موجزه الوقائعي إلى التعبير بأقصى قدر ممكن من الموضوعية عن ثراء المناقشة، وذلك بغية توفير أساس سليم لمزيد من المناقشة والعمل خلال دورة الاستعراض.

٧٦ - ورحب الرئيس بالتعليقات التي أدلت بها الوفود والتي من شأنها أن تُسهم في المناقشة، وأعرب عن أمله في أن يتم، أثناء الدورات المقبلة للجنة التحضيرية وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ نفسه، الحفاظ على الجو الممتاز والنهج المفتوح القائم على النتائج.

٧٧ - وبعد تبادل عبارات المجاملة، أعلن الرئيس اختتام أعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.*